

ملخص

المسؤولية الاجتماعية للشركات بإشارة خاصة إلى السودان

تم تقديمه إلى جامعة الخرطوم لدرجة دكتوراه الفلسفة في القانون - مارس 2018

بواسطة: ماجدة عبد الرحمن المبارك أبو شامة

بكالوريوس قانون ، جامعة الخرطوم ، 1986

دبلوم الدراسات العليا جامعة الخرطوم 2007

ماجستير في القانون ، جامعة الخرطوم ، 2011

أ. الهدف

تهدف الرسالة إلى استكشاف والتعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتشجيع المؤسسات على مراعاة مصلحة المجتمع من خلال تحمل المسؤولية عن تأثير أنشطة المؤسسة على العملاء والموظفين والمساهمين والمجتمعات والبيئة. استخدم البحث نهجاً تحليلياً ومقارناً لدراسة الكيفية التي يعتمد بها السودان المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بالقوانين والمعايير الدولية. وخلص البحث إلى انه ينبغي توسيع نطاق دور المسؤولية الاجتماعية للشركات ليشمل الأنشطة الأخرى التي يمكن تحقيقها من خلال التشريعات والقوانين ذات الصلة بجانب نشاطها المجتمعي التطوعي. وينبغي أن تدمج الشركات مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في سياساتها وان توجه اهتمامها إلى المجتمع والقضايا البيئية فضلاً عن التنمية المستدامة. ويوصي البحث بان تلتزم الشركات السودانية تماماً بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في أنشطتها وبرامجها ، وان تقدر قيمتها؛ تنقيح التشريعات ذات الصلة وفرض عقوبات اشد صرامة على الانتهاكات. وينبغي للدولة أن تشجع الشركات على أداء المسؤولية الاجتماعية عن طريق توفير الحوافز ؛ سن تشريعات لضمان احترام مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات (السلوك الأخلاقي والشفافية واحترام سيادة القانون والقواعد الدولية واحترام حقوق الإنسان). وعلى الشركات تقديم تقارير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل الشفافية وبناء سمعة ايجابية لدى العملاء.

ب. الاستنتاج:

قد يبدو مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات جديد نسبياً إلى عالم الشركات. تكشف الأدبيات أن تطور المفهوم نفسه قد حدث على مدى عدة عقود. حقيقة أن المصطلح نفسه قد تغير خلال هذا الوقت يشير أيضاً إلى أن المعنى المنسوب إلى مفاهيم مثل المسؤولية الاجتماعية للشركات سوف تستمر في التطور في ونام مع التطورات التجارية والسياسية والاجتماعية.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم يشجع المؤسسات على مراعاة مصلحة المجتمع من خلال تحمل المسؤولية عن تأثير أنشطة المنظمة على العمال والموظفين والمساهمين والمجتمعات والبيئة في جميع جوانب عملياتها. وهنا ينظر إلى المنظمات على أنها تتخذ طوعا لمزيد من الخطوات لتحسين نوعية الحياة للموظفين وأسرهم وكذلك للمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات معروفا بوضوح في النصف الأول من القرن العشرين. وتحاول الشركات تعظيم أرباحها بوسائل مختلفة، ولكن مع الانتقاد المستمر لفكرة تعظيم الأرباح كانت هناك دلالات على أن الشركات تدعو إلى دور أكبر نحو البيئة التي تعمل فيها.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هو أساسا عن مساهمة الشركات لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع من خلال عدة وسائل بما في ذلك، أولا؛ وإنتاج سلع ذات جودة عالية منخفضة التكلفة والخدمات، وثانيا؛ وتوفير فرص عمل تمكنهم من كسب الدخل اللازم لتلبية احتياجاتهم؛ ثالثا: حماية البيئة في ضوء التنمية المستدامة التي تضمن استفادة الأجيال القادمة من الموارد المتاحة ورابعا: الاستجابة لمشاكل المجتمع.

وأصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع أنحاء العالم أمرا شائعا الآن نظرا لأن الشركات مطالبة بإدراج هذا المفهوم في سياساتها بغية توجيه اهتمامها إلى المجتمع والمسائل البيئية وإلى التنمية المستدامة.

هناك مكاسب داخلية تستفيد منها الشركات من المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال اهتمامها ببرامج المسؤولية الاجتماعية. هذه هي تحسين سمعة الشركات، وجذب المواهب البشرية إلى جانب أسباب أخرى. وهناك أيضا فوائد خارجية للشركة في محاولة للتخفيف من الأضرار الناجمة عن عولمة الاقتصاد فيما يتعلق بالكوارث البيئية والفضائح الأخلاقية التي تسبب أضرارا بشرية وبيئية خطيرة فضلا عن حالات أخرى.

وقد حظيت مشاكل البيئة الناتجة عن النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة باهتمام أكبر من الباحثين وركزت على الآثار السلبية للتلوث الذي تسببه هذه الشركات بأشكال مختلفة (تلوث الهواء والمياه والتربة وتلوث صحة الإنسان وما إلى ذلك) ، ودعت هذه الشركات إلى تحمل مسؤولياتها عن الأضرار التي لحقت بالبيئة.

وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى التزام المؤسسة بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأنها غالبا ما تسبب ضررا كبيرا للبيئة التي تكتسب قوة التزام قانوني وطني أو دولي. وهذه المسؤولية لا تزال أدبية وأخلاقية في جوهرها؛ وهي تستمد قوتها وقبولها ونشرها بطابع اختياري اختياري.

وفي المسؤولية (المسؤولية الاجتماعية للشركات)، تعني المسؤولية أن الشركات ملزمة حتما بأعباء اجتماعية لصالح المجتمع أو المجموعات المستهدفة، وإذا لم تفعل ذلك، فإن الشركات مسؤولة عن التدابير الجنائية والمدنية والإدارية. وفي حين أن واجب الشركات في هذا الصدد أخلاقي وطوعي وغير ملزم قانونا، فإنه يتطلب أيضا من الشركات الامتثال للالتزامات العالمية لاتفاق الأمم المتحدة العالمي للمسؤولية الاجتماعية واحترام قوانين الشركات واستراتيجياتها ومعايير القياس العالمية.

وقد تطلب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إحداث تغيير بدءا من قيادة المنظمة. وتتطلب المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة التزاما من الرئيس التنفيذي للشركة (أو ما يعادلها، للكيانات غير التجارية) - بدعم من المجلس.

وهذا يلزم المنظمة بالوفاء بالمسؤوليات الأساسية في أربعة مجالات هي: حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. جميع المجالات الأربعة مهمة؛ وتعلم الشركات المسؤولة أن الممارسات الجيدة في مجال واحد لا تعوض الضرر في منطقة أخرى.

ولدعم عمل مكتب التفاف العالمي التابع للأمم المتحدة، تقدم الشركة التزاما ماليا سنويا، مما يمكن مكتب التفاف العالمي للأمم المتحدة من مواصلة تقديم الدعم المستمر.

وتنفذ الشركة السياسات والممارسات التي تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات كمبادرة طوعية من قبل الشركات يعني أن التكيف القانوني للمسؤولية الاجتماعية للشركات سوف يستند إلى واجب أخلاقي وليس قانوني. ومع ذلك، هناك بعض جوانب وأشكال المسؤولية الاجتماعية التي هي التزامات قانونية ملزمة مثل دفع ورفع الأضرار التي تسببها الشركات للمستهلكين أو البيئة وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات والمعايير والمواصفات المتعلقة بعمل الشركات .

كل شركة من المفترض أن يكون لها قواعد السلوك الذاتي التي تجعل من أولوية لضمان الامتثال للقوانين والمعايير الأخلاقية للمجتمع الذي ينتمي إليه والامتثال لقيمها ومعاييرها.

وقد جعل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة من الضروري أن تراعي الشركات ثلاثة جوانب هامة جدا هي: النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

في مجتمعنا السوداني، لم تتبلور بعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل النظام المجتمعي. ومن الضروري سن قانون بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ينبغي أن يتضمن القانون حوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع الشركات على إرساء القيم السامية في المجتمع، مع فرض عقوبات مالية على الشركات المخالفة.

إذا كانت الشركة ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية وتنفيذها بطريقة مرضية لجميع الأطراف، فإنها تستمد العديد من الفوائد، أهمها تحسين الصورة الذهنية للشركة أمام الجمهور، وبالتالي اكتساب الثقة وخلق سلوك إيجابي تجاه الشركة ومنتجاتها، وزيادة المبيعات وإخلاص العملاء وزيادة الإنتاجية والجودة. المسؤولية الاجتماعية هي أفضل حالة للمستثمرين من خلال القيمة طويلة الأجل للأسهم التي تعززها ثقة مجتمع الأعمال.

وللمرة الأولى، كان السودان يخطط لإدخال حق المسؤولية الاجتماعية في الدستور القادم ليصبح واحدا من البلدان القليلة في العالم للقيام بذلك.

المؤسسة لديها أربعة أنواع من المسؤوليات. الأول والأكثر وضوحا هو المسؤولية الاقتصادية لتكون مربحة. والثاني هو المسؤولية القانونية عن الامتثال للقوانين التي يحددها المجتمع. والثالث، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالثاني، هو المسؤولية الأخلاقية؛ أن تفعل ما هو صحيح حتى عندما لا يضطر رجال الأعمال للقيام بذلك بموجب القانون. والرابع هو المسؤولية الخيرية. تسمى أيضا المسؤولية التقديرية، فمن الأفضل وصفها من قبل الموارد التي ساهمت بها الشركات نحو الأغراض الاجتماعية والتعليمية والترفيهية والثقافية.

وتنص مدونة السلوك الأخلاقي على أن كل من المديرين التنفيذيين واملوظفني في الشركة مطالبون بمشاركة القيم اخلمسة) الإنصاف والشفافية والنزاهة والسالمة والتوافق (وإعطائها الأولوية لضمان قدرة الشركة على احملافظة على سمعتها الطيبة وتعزيزها) لتعميق ثقة المجتمع. أيضا، من أجل ضمان الامتثال للمدونة، يجب أن تضع كل شركة ودائرة إرشاداتها الخاصة بالامتثال استنادا إلى مدونة "قواعد السلوك الأخلاقي".

وتوفر المبادئ القانونية العديد من المبادرات المتعددة الأطراف والأطر التنظيمية الخاصة، فضلا عن التدخلات التشريعية والتنظيمية والمقترحات التي تم إنشاؤها باسم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وهذه المبادئ القانونية هي سبعة: صنع القرار المتكامل والمستدام؛ إشراك أصحاب المصلحة؛ الشفافية؛ أفضل الممارسات المتوافقة؛ المبدأ الوقائي؛ والمساءلة، والاستثمار المجتمعي.

وتلتزم الشركات وفهم جميع القوانين واللوائح السارية والمحلية والدولية والمكتوبة والمعلنة والمنفذة، وفقا لإجراءات محددة محددة، وتلتزم الشركة بالاتفاقيات الدولية والحكومية، واللوائح التنفيذية، والإعلانات، والعهود، والقرارات، والمبادئ التوجيهية، عند وضع سياساتها وممارساتها ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.

ولا يوجد قانون خاص في السودان يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، حتى في قانون الشركات لعام 2015. ووفقا لمصادر رسمية، فإن اعتماد مثل هذا القانون ليس مدرجا في جدول الأعمال الآن. ومع ذلك، فإن بعض جوانب القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تنظمها وثائق مختلفة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (أ) المعايير والمواصفات وقوانين حماية المستهلك، وهي قوانين تتناول مراقبة جودة السلع والخدمات لضمان حماية المستهلكين. (ب) قوانين حماية البيئة. وتشكل قوانين حماية البيئة وحفظها جزءا من الالتزام الأخلاقي. ومع ذلك، لا يترك الأمر للأعمال التجارية لتقرر ولكن ملزمة بالقوانين الحكومية لضمان أن يعيش المجتمع في بيئة صحية: (ج) قوانين مكافحة الفساد لضمان أن الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها الأعمال التجارية تحكمها قوانين ولوائح المصلحة العامة. والأعمال التجارية ملتزمة أخلاقيا بالالتزام بهذه القوانين التي تمنعها من اللجوء إلى الممارسات الملتوية لخدمة مصلحتها الخاصة على حساب المصلحة العامة. إن الالتزام الأخلاقي لا يكفي لضمان هذه الأهداف ولكن هناك حاجة ملحة لإطار قانوني ومؤسسي ينسق ويحسن الجهود الرامية إلى توطيد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن توطيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ليس فقط كجهد طوعي، وإنما يتطلب جوانب أخرى تفرضها القوانين واللوائح التي تمنع مثل هذه الممارسات.

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أكثر من كونها نشاط اجتماعي طوعي تضطلع به الشركات. ويمتد ليغطي الأنشطة الأخرى التي يمكن تحقيقها من خلال التشريعات والقوانين ذات الصلة. ومن خلال دمج مبادئ الميثاق العالمي في الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات وإرساء ثقافة النزاهة، فإن الشركات لا تتحمل مسؤولياتها الأساسية تجاه الناس فحسب، بل تهيئ أيضا الطريق للنجاح على المدى الطويل.

وقد تم تسليط الضوء على دور بعض الشركات السودانية تجاه المجتمعات المحلية. وتشمل مجموعة دال، شركة كنانة للسكر (ش.م.ك)، شركة زين. وقد لعبت هذه المؤسسات دورا نشطا في إنشاء التفاف العالمي المحلي في السودان، وهي تواصل العمل كفاعلين اقتصاديين رئيسيين ومواطنين مسؤولين من الشركات.

ت. التوصيات:

وسنضع بعض التوصيات على النحو التالي:

- 1 - ينبغي للشركات مواصلة الاضطلاع بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحسينها على أساس احتياجات المجتمع.
- 2 - ينبغي تخطيط أنشطة المسؤولية الاجتماعية استراتيجيا لأنها تتطلب التزاما قويا وموارد كافية.
3. يجب على الشركات في السودان أن تكون على علم تام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأنشطتها وبرامجها وأن تقدر قيمتها.
- 4 - وينصح بالمنظمات أن تضطلع بالمسؤولية الاجتماعية لأنها يمكن أن تكون أداة فعالة للحفاظ على القدرة التنافسية على المنافسين حيث تصبح المنظمة متميزة على غيرها. ليس ذلك فحسب، بل يمكن أيضا الحفاظ على علاقات تنظيمية جيدة، حسن النية والوضع داخل المجتمع.
5. مراجعة التشريعات والقوانين السودانية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وفرض عقوبات أكثر صرامة على الانتهاكات.
6. تنفيذ توصيات مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات حول احلاجة إلى إنشاء مجلس أعلى للمسؤولية الاجتماعية والإجتماعية كإطار قانوني ومؤسسي يشجع ويعزز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وينسق جهود اجلهات ذات الصلة.
- 7 - تقوم الدولة بتيسير أداء الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية عن طريق تقديم حوافز للشركات على ضوء الامتياز المنتظم في المسؤولية الاجتماعية.

8. سن تشريعات لضمان توافر مبادئ المسؤولية الاجتماعية) السلوك الأخلاقي، الشفافية، احترام سيادة القانون والمعايير الدولية للسلوك واحترام حقوق الإنسان و(الرغبة).

9 تحتاج الشركات إلى الإبلاغ عن أنشطتها في قضايا المسؤولية المؤسسية سواء من أجل الشفافية أو من أجل بناء سمعة إيجابية بين العملاء. وسيشجع ذلك الشركات على تحسين مستوى المساءلة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية.

10 - ينبغي إقامة شراكة فعالة بين السلطة التشريعية والمجتمع المدني ومؤسساته مع مراعاة وضع قواعد سلوك وممارسات مشتركة لحماية حقوق الأجيال المقبلة والمساهمة في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.

11 - ولا شك أن أنشطة ومسؤوليات المجلس الأعلى المقترح للمسؤولية الاجتماعية للشركات ستركز على المسائل التنظيمية والتنسيقية فضلا عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات. لذلك، يجب أن يكون هناك تشريعات تمكن هذا المجلس من الوفاء بمهمته.

12. مراجعة القوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مما يتوافق مع التطورات الدولية ومراعاة المعايير المحلية والعالمية.

13- ويلزم إعادة النظر في قانون الشركات لعام 2015 (المواد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات) من أجل تعزيز وتعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية وتحفيز وتشجيع الشركات الخاصة والعامّة على أداء دورها في التنمية المحلية وإلزام المستثمرين بموجب قانون تشجيع الاستثمار لعام 2012 والمساهمة في التنمية المحلية وخلق فرص العمل. ويعتبر النظر في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أمرا هاما وينبغي تشجيع البلد على الانضمام إليها.

14 - تفعيل التنظيم الذاتي للشركات ومدونات قواعد السلوك لتحديد المسؤولية البيئية والاجتماعية، والنظام الذي تعتمده الشركات لتحسين صورتها وجعل هذه المدونات ملزمة قانونا أمعايير دنيا بحكم الواقع.

15- إنشاء صندوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات يركز على تشجيع وتحفيز الناس على المشاركة في الأنشطة التطوعية. ويجمع الصندوق تبرعات لتأمين التمويل اللازم لمشاريع التنمية والرعاية الاجتماعية التي تضطلع بها وزارة الشؤون الاجتماعية. ويدخل الصندوق أيضا في شراكات مع الجمعيات الخيرية والتعاونية لتقديم خدمات نقدية أو دائمة أو دائمة للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية.

16- تفعيل دور مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفير المعلومات والدراسات المطلوبة في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع والتنمية المستدامة ورفاه المجتمع .

17. ضرورة نشر ثقافة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية والمجالات ذات الصلة على نطاق واسع.

18. وأخيرا، من خلال أداء المسؤولية الاجتماعية، فإن المنظمة لن تواجه خسائر على المدى الطويل، وفي مقابل إعطاء موارد مالية ومادية ضخمة، والجهد، والوقت، وسوف تتلقى التقدير والاعتراف والولاء والدعم الاجتماعي.

19. ضمان شفافية جميع الأنشطة الاستخراجية (الهيدروكربونات والألغام) [الحكومة والمجتمع المدني]

21. إنشاء مرصد لرصد تطور المخاطر على البيئة [الحكومة وأصحاب العمل والمجتمع المدني].

22. بناء تعاون أقوى بين الحكومة والقطاع الخاص والتزام المنظمات غير الحكومية بتحسين الأداء البيئي (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني).